laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٩٧٦
بتاريخ:	٢٠٢١/ ٧/ ٤

ملف رقم: ٤٤٨٣/٢/٣٢

السيد الدكتور/ وزير الموارد المائية والري

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٠٦/ ب) المؤرخ ٢٠١٦/١/٤، بشأن النزاع القائم بين مصلحة الميكانيكا والكهرباء التابعة لوزارة الموارد المائية والري، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي، بخصوص ملكية قطعة الأرض رقم (٦) بالقصاصين الجديدة، والتصرفات الصادرة عن الهيئة بشأنها.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قامت بالاستيلاء على قطعة الأرض رقم (٦) وملحقاتها والمباني المقامة عليها التابعة لهندسة القصاصين- بر أيمن ترعة الإسماعيلية- الكيلو (٩٤)، على الرغم من ثبوت ملكية مصلحة الميكانيكا والكهرباء التابعة لوزارة الموارد المائية والري لها بموجب سند الملكية الصادر من مديرية المساحة بالإسماعيلية ومكتب فرع الملكية، حيث إن الإصلاح الزراعي لا يملك سوى مسطح بمساحة (١٧) سهمًا بموجب عقد التمليك الصادر برقم (١٩٧١/١٨) إلا أن الهيئة المذكورة استولت على باقي المساحة الكلية للقطعة، وسجلتها باسمها بموجب قرار الاستيلاء رقم (٧٩) بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٩، دون الرجوع إلى الجهة المالكة لها، وقامت الهيئة بعرضها للبيع للأهالي، وقد أنذرت مصلحة الميكانيكا والكهرباء الهيئةَ العامة للإصلاح الزراعي بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٤ لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف التصرفات وعدم التعامل على هذه المساحة، خاصة أن المصلحة تضع يدها على هذه الأرض منذ أكثر من مائة عام بموجب الخرائط المساحية الصادرة عن مديرية المساحة بالإسماعيلية، ومحضر ترسيم الحدود والحدايد الموجودة على الطبيعة، ووجود محاضر تسليم لقاطنيها موجودة بملفات خدمتهم، ونظرًا إلى أن الهيئة لا تعترف بجميع ذلك، فقد طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

وقد سبق عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١١ من ديسمبر عام ٢٠١٩م الموافق ١٤ من ربيع الآخر عام ١٤٤١هـ، وانتهت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة برئاسة أحد مهندسي مديرية المساحة بمحافظة الإسماعيلية، وعضوية ممثل عن كل طرف

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

laa-eg.com

من طرفي النزاع، وعن محافظة الإسماعيلية، تكون مهمتها– بعد الاطلاع على جميع أوراق النزاع– الانتقال إلى موقع الأراضي محل النزاع، وتحديد موقعها، وحدودها، ووصفها، ومساحتها، والمنشآت المقامة عليها، والجهة واضعة اليد عليها، وسند وضع اليد إن وجد، وبيان ما إذا كانت هذه الأرض داخلة في أملاك الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، على وفق قرار الاستيلاء الصادر برقم (٧٩) بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٩، وغيره من القرارات، والمشهر رقم (١٨/ ١٩٧١) من عدمه، وذلك من واقع المستندات الدالة على ذلك، وتحقيق أوجه دفاع طرفي النزاع، وقوفًا على وجه اليقين بالجهة المالكة لها، وسندها القانوني الصحيح في ذلك، على أن تقدم اللجنة تقريرها للوزارة عارضة النزاع، لتتولى الأخيرة عرضه على الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/٣/٢٥، تمهيدًا للفصل في النزاع، وذلك على النحو المبين بأسباب تبليغها المُشار إليه.

وتنفيذًا لما انتهت إليه الجمعية العمومية أصدر السيد/ رئيس الإدارة المركزية لمحطات جنوب شرق الدلتا بمصلحة الميكانيكا والكهرباء القرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل اللجنة المشار إليها، وقد أعدّت اللجنة تقريرًا بنتيجة أعمالها انتهت فيه إلى وجود (١٢) منزلا وضع يد مصلحة الميكانيكا والكهرباء، وأن القطعة رقم (٦) بحوض القديمة والجديدة نمرة (١) قسم ثالث بمسطح (١٠س، ٢٠ ط، ١ ف) بناحية القصاصين– مركز التل الكبير بمحافظة الإسماعلية، ملك الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بموجب المشهر رقم (١٨) لسنة ١٩٧١، وأنه يوجد محضر رفع مساحي لقطعة الأرض رقم (٦) مؤرخ ٢٠٠٢/٤/٢٧ وموضح عليه أن الموقع تابع لمصلحة الميكانيكا والكهرباء.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٩ من يونيو عام ٢٠٢١م الموافق ٢٨ من شوال عام ١٤٤٢هـ، فتبين لها أن اللجنة المشكلة بقرار الجمعية العمومية بجلسة ٢٠١٩/١٢/١١ أشارت إلى تبعية الأرض لمصلحة الميكانيكا والكهرباء ووضع يدها على (١٢) منزلا بالأرض محل النزاع، بينما أفادت بملكية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للقطعة المتنازع عليها، كما طالعت الجمعية العمومية الخطاب الصادر عن مديرية المساحة بالإسماعيلية الموجه إلى مدير إدارة محطات الإسماعيلية المؤرخ ٢٠١٠/٩/٢٦ والذي أفاد بملكية هندسة طلمبات القصاصين التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء لمسطح (١٥س، ١٠ط، ١ف) من ذات القطعة، وأن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تملك فقط مساحة (١٧س) منها، وطالعت الجمعية العمومية ما جاء بالخطاب الصادر عن مديرية المساحة بالإسماعيلية الموجه إلى رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء بالإدارة المركزية لمحطات جنوب شرق الدلتا بالزقازيق والمؤرخ ٢٠٢٠/٩/٣٠، من أن قطعة الأرض المتنازع عليها مملوكة كاملة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وطالعت الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم (٣٩٧٧٠) لسنة ٥٩ قضائية عليا بجلسة ٢٠١٩/١٢/١٨ بإلغاء قرار الإزالة رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٢ الصادر من مصلحة الميكانيكا والكهرباء بإزالة بعض التعديات على قطعة

laa-eg.com

الأرض محل النزاع، حيث شيدت المحكمة قضاءها على عدم ملكية مصلحة الميكانيكا والكهرباء للأرض محل النزاع، ومن ثم انعدام ولايتها عليها، وتبعية قطعة الأرض للهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وإزاء هذا التضارب بين المستندات، وفي ضوء أن اللجنة المشكلة في النزاع الماثل لم تقم بإجراء المهمة المُكلَّفة بها على النحو الوارد بقرار الجمعية العمومية سالف الذكر، بما مؤداه أن النزاع غير صالح للفصل فيه بحالته الراهنة لوجود بعض الأمور الفنية المتخصصة التي يتوقف الفصل فيها على الاستعانة بأهل الخبرة، لذا ارتأت الجمعية العمومية تكليف طرفي النزاع باستكمال أعمال اللجنة المشتركة على نحو ما سيرد تفصيلا بالمنطوق.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى تكليف طرفي النزاع باستكمال أعمال اللجنة المشتركة السابق تشكيلها بقرار الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٠١٩/١٢/١١، وإتمام المهام المسندة إليها وفقًا لقرار الجمعية العمومية المشار إليه، وخاصة سند ملكية كل جهة من الجهات المشار إليها للمساحة محل النزاع، وكذا بيان سند ما ورد في المكاتبات المشار إليها وصحة وجوده من عدمه، وفي ضوء ما سلف بيانه بالأسباب، على أن تقدم اللجنة تقريرها النهائي مرفقًا به محاضر أعمالها وجميع الأوراق التي بُنيت عليها نتيجة هذا التقرير، إلى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قبل انعقاد جلسة ٢٠٢١/٨/٢٥ تمهيدًا للفصل في النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٤ / ٧ / ٢٠٢١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسري هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
الجمعية العمومية للفتوى والتشريع